اسم المصدر: الرياض
التاريـــخ: 14-08-2010 رقم العـدد: 15391 رقم الصفحة: 34 مسلسـل: 210 رقم القصاصة: 1

مأسسة الفتوى.. حزمة جديدة من الرُؤى الإصلاحية للملك عبدالله

يوسف أبـاالخيـل

لا شك في أن ما جاء به الأمر الملكي من قصر الفتوى على أعضاء من هيئة كبار العلماء، ممن يأذن لهم ولي الأمر بذلك بعد تحديد كفايتهم وأهليتهم التامة للاضطلاع بمهام الفتوى، يعد في طليعة الإصلاحات الرائدة التي يضطلع بها الملك عبدالله بن عبدالعزيز

اسم المصدر: الرياض

التاريـــخ: 14-08-2010 رقم العـدد: 15391 رقم الصفحة: 34 مسلسـل: 210 رقم القصاصة: 2

في آخر مقال كتبته هنا عن الفتوى، والذي كان بعنوان: "الفتوى في سياق علاقتها بالواقع"، فرقت فيما تضطلع به الفتوى بين أمرين، أولهما: ما يخص الشأن العام الذي قلت إنه: "قد يُعرِّض المجتمع والدولة إلى إشكالات جمة في حال عدم حسم الحكم الشرعي بشأنه". وثانيهما: ما يقع في ميدان التكليف الفردي البحت، الذي قلت إنه: "مساحة كبيرة من العفو والتسامح والتعاذر". هذه التفرقة ليست جديدة في مجالها، فهي تنطلق من التفرقة بين الأفعال الإنسانية من حيث تقسيمها إلى فعل متعد لا يقتصر أثره على فاعله، بل يمكن أن يتعدى بالسلب أو بالإيجاب إلى الآخرين. وفعل لازم يقتصر أثره على صاحبه فقط. ولما كانت الفتوى، بوصفها توقيعاً عن الله تعالى وعن رسوله، مسؤولة عن تكييف الفعلين معاً، تكييفاً يتفق مع منطق الشرع. فقد طالبتُ - كما طالب غيري - بأن تقتصر الفتوى في الشأن العام على المؤسسة/المؤسسات الحكومية الموكول لها أمر الفتوى، باعتبار أن الفتوى في الشأن العام، سواءً ما يدخل في علاقات الأفراد بعضهم مع بعض داخل الدولة الواحدة، أو ما يتماس مع الشأن الخارجي دولاً وأفراداً، شأن سيادي عام لا حق للأفراد أيا كانت مواقعهم في التحدث بشأنه، وتحديد ما هو مطلوب منه أو غير مطلوب. أما ما يخص الشأن الفردي فهو ميدان المباحات، وللفرد أن يتصرف فيه بما يراه.

هذه المسألة التي تشكل قطب الرحى في الفتوى راعاها الأمر الملكي الكريم الذي صدر يوم أمس الأول بقصر الفتوى على عدد معين من أعضاء هيئة كبار العلماء، بالتفرقة الواضحة بين الشأن العام والشأن الخاص، فأطلق هذا، وقيد ذاك بقيده الذي كان لا بد منه باعتباره كما قلنا شأناً سيادياً عاماً. التفرقة والقيد اللذان جاءا في وقتهما أثبتهما النص التالي من الأمر الملكي: "... كما نفرق بين مسائل الدين التي تكون بين المرء وربه في عبادته ومعاملته، ليعمل فيها - في خاصة نفسه - بما يدين الله به، دون إثارة أو تشويش، وبين الشأن العام مما لا يسعه الخوض فيه بما يخالف ما تم حسمه بأنه الشرعية التي تستند على أقوال أهل العلم بالدليل والتعليل".

وإذا كان لا يسع أحداً الخوضُ في الشأن العام، كما كان الحال عليه زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وصحابته الكرام، مقابل الشأن الفردي، الذي هو ميدان فسيح للعلاقة التي يكيفها الإنسان بينه وبين ربه بما يدينه به، فقد راعى التوجيه الملكي هذه الخاصية بالقول: "... ويستثنى من ذلك الفتاوى الخاصة الفردية غير المعلنة في أمور العبادات، والمعاملات، والأحوال الشخصية، بشرط أن تكون خاصة بين السائل والمسؤول".

من جهة أخرى، فقد أكد الأمر الملكي على إحدى خصائص الفتوى التي لا تنفك عنها بحال، تلك هي ضرورة ارتباطها مع واقعها زماناً ومكاناً، بالقول: "... على أن يمنع منعاً باتاً التطرق لأي موضوع يدخل في مشمول شواذ الآراء، ومفردات أهل العلم المرجوحة، وأقوالهم المهجورة". ذلك أن شواذ الآراء والمفردات والأقوال المهجورة لا تنفع الناس في أمور دينهم أو دنياهم، كما أنها لا تتقيا دفع بلوى أو مضرة نازلة بالمسلمين، وغاية ما تبتغيه إثارة الزوبعة والبلبلة والتشويش على قطاع عريض من الناس لا سيما أن "النفوس ضعيفة والشبه خطافة، والمغرض يترقب" كما جاء في ثنايا الأمر الملكي.

وخطبة الجمعة، تلك الشعيرة العظيمة، التي أمتهنت من قبل كثير ممن يعتلون المنابر، فأصبحت ميداناً لإبراز مواهب التحليل السياسي، أو للتحريض الطائفي، أو لإحياء فتن نائمة، أو للتدخل في شؤون دول أخرى، مما لا شأن للخطبة به. تلك الشعيرة كان لها نصيب وافر مما حواه الأمر الملكي من توجهات إصلاحية تمس صميم الخطاب الديني المحلي. فقد أكد على أن "منبر الجمعة للإرشاد والتوجيه الديني والاجتماعي بما ينفع الناس، لا بما يلبس عليهم دينهم، ويستثيرهم، في قضايا لا تعالج عن طريق خطب الجمعة". ولا شك بأن كثيراً مما يطرحه بعض خطباء المنابر لدينا محسوب على ما لا يجوز أن يُعالج عن طريق خطب الجمعة. فمسائل مثل مسألة الجهاد والتكفير والعلاقات الدولية وشؤون الدول الأخرى ونقد المرجعيات المذهبية وغيرها، ليست مما يجوز - فضلاً عن أن تكون مما يجب - أن تعالجها خطبة الجمعة التي جاء بها الإسلام لتكون تذكيراً أسبوعياً بما ينفع الناس في أمور معاشهم ومعادهم.

إضافة إلى ما سبق مما جاء به الأمر الملكي من مأسسة لمسائل الدعوة والإرشاد، فقد راعى إعادة التأكيد على عدم تخطي صلاحيات أجهزة الدولة فيما يتعلق بمسائل أخرى تحف بالدعوة والإرشاد ولا تنفك عن سياقها كمسألة الاحتساب. فمن المعلوم أن الاحتساب حق مكفول للأفراد على ما يعتبرونه منكرات أو مخالفات، وفق "ضوابط رفع دعاوى الحسبة من المواطنين على المنكرات" إلا أن المخالفة تكمن إما في رفعها من قبل المحتسبين إلى جهة غير الجهات المختصة، وهي هيئة التحقيق والادعاء العام فيما يخص دعاوى الاحتساب العامة، أو وزارة الثقافة والإعلام فيما يخص دعاوى الاحتساب على قضايا الإعلام والنشر، وإما في التدخل في عمل هاتين الجهتين بالإصرار على توجيه دعوى الاحتساب وجهة معينة غير ما تقرراه. كما تكمن المخالفة أيضاً في قبول جهات حكومية أخرى غير هاتين الجهتين لدعاوى الاحتساب مما لا يدخل في نطاق اختصاصها. وقد جاء الأمر الملكي بالتأكيد بشكل واضح وصريح على هذه الأمور بالقول "... ولا شك أن للاحتساب الصادق جادة يعلمها الجميع، خاصة وأن الذمة تبرأ برفع محل الاحتساب إلى جهته المختصة، وهي بكفاءة رجالها وغيرتهم على الدين والوطن محل ثقة الجميع، لتتولى أمره بما يجب عليها من مسؤولية شرعية ونظامية". وبالتالي، وهذا المهم، فإن تولي مسألة التحقيق في تلك المسائل وتحديد إن كانت مخالفات أو منكرات من عدمه يقع على عاتق أجهزة حكومية أنيطت بها تلك الصلاحيات بالشكل الذي لا يجوز للمحتسبين أن يتعدوه أو يزاودوا عليه.

ومن ضمن ما اشتمل عليه الأمر الملكي من حزم إصلاحية أيضا، ما يتعلق بالموقف من ظاهرة تدبيج البيانات والتوقيع الجماعي عليها حيال أمر خاص أو عام، لا سيما إذا كان من ضمن الموقعين على تلك البيانات "من أسندت إليهم ولايات شرعية مهمة" كما جاء في ثنايا الأمر. وقد شاعت مثل تلك البيانات واستساغها كثير من الناس إلى الحد الذي رأينا فيه قضاة شرعيين وهم يشاركون في التوقيع على بيانات تطالب بإيقاع العقوبات على أناس يرون أنهم مضطهدون. هذا، مع علمهم بخطورة ما يتبوأونه من مناصب توجب عليهم أن يترفعوا عن مثل تلك الترهات التي لو لم يأت منها إلا القطع بإدانة من دُبجت بحقهم تلك البيانات قبل التحقيق معهم لكان ذلك كافياً بالطعن بأهلية القاضي، أيا كان، لتبوأ منصب خطير كالقضاء.

لا شك في أن ما جاء به الأمر الملكي من قصر الفتوى على أعضاء من هيئة كبار العلماء، ممن يأذن لهم ولي الأمر بذلك بعد تحديد كفايتهم وأهليتهم التامة للاضطلاع بمهام الفتوى، يعد في طليعة الإصلاحات الرائدة التي يضطلع بها الملك عبدالله بن عبدالعزيز. والأمل كبير بنا: مواطنين ومسؤولين أن نكون على مستوى المسؤولية، بأن نشارك الملك الصالح جزءاً من حسه الإنساني والإصلاحي.